مراجعة كتاب

إقتصاديات التنمية: من فقر الدول إلى ثرائها

مراجعة : علي عبد القادر علي

مراجعة كتاب
اقتصاديات التنمية : من فقر الدول إلى ثرائها

Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations

Yujir Hayami and Yoshihisa Godo

Oxford University Press (2005), Oxford

مراجعة : علي عبد القادر علي*

مقدمة

مؤلفا هذا الكتاب هما بروفسور يوجيرو هيامي، رئيس كلية الدراسات العليا بمؤسسة الدراسات العليا حول التنمية الدولية، وأستاذ الاقتصاد بالمعهد الوطني للدراسات العليا حول دراسات السياسات بطوكيو، ويوشيهيسا جودو، أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة ميجي جاكوين، والأستاذ المشارك الزائر بالمعهد الوطني للدراسات العُليا حول دراسات السياسات، بطوكيو.

يشمل الكتاب، الذي يقع في 430 صفحة من القطع الصغير (باستثناء الصفات بالأرقام اليونانية)، على مقدمة، وعشرة فصول وثلاثة ملاحق فنية، وقائمة للمراجع. تضم 596 مرجعاً.

في مقدمته يبين الكتاب التفاوت الكبير في توزيع الدخل على مستوى العالم، حيث يحظى 16% من سكان العالم (حوالي 950 مليون نسمة) بأكثر من 80 في المائة من الدخل، بينما يحصل أفقر 40% في المائة من سكان العالم (حوالي 2.5 بليون نسمة) على 3 في المائة فقط من الدخل. كذلك يبين الكتاب أن متوسط دخل الفرد في أوساط فقراء العالم كان قد نمى بمعدلات سنوية تقل عن تلك التي سجلت لمتوسط دخل الفرد في أوساط أثرياء العالم، مما يعني تفاقماً لحالة التفاوت في توزيع الدخل العالمي. بالإضافة إلى الفقر الذي يعكسه مقياس الدخل، فإن المقدمة تشير إلى التفاوت في مجال الاحتياجات الأساسية كما تعكسها مؤشرات التغذية ومعدل وفيات الرضع. على أساس من هذه المقارنات، فإنه لا بد أن يكون "الانعتاق من أسر هذا الشقاء من خلال إحداث التنمية الاقتصادية هدفاً وطنياً مشتركاً لكل الدول ذات الدخل المتدني" (ص 1).

---

* وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

حددت المقدمة الهدف النهائي لاقتصاديات التنمية في الحصول على إجابة للسؤال "كيف يمكن وضع الاقتصاديات ذات الدخل المتدني في عالم اليوم في مسار التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار، وذلك بهدف الإقلال من الفقر على المدى الزمني القصير، وبهدف اللحاق بمستويات المعيشة المتحققة في الدول المتقدمة على المدى الزمني الطويل؟" (ص 2).

تفرق المقدمة ، كما جرت العادة، بين "النمو الاقتصادي"، الذي يعنى بالتوسع الكمي في المتغيرات الاقتصادية التجميعية، و "التنمية الاقتصادية"، بمعنى العملية التي تُعنى ليس فقط بالتوسع الاقتصادي الكمي وإنما أيضاً بالتغيرات في العوامل غير الكمية كالمؤسسات والمنظمات والثقافة التي تعمل في إطارها الاقتصاديات. ويعني هذا التوضيح أن هناك علاقات سببية متداخلة بين المفهومين لابد للتحليل المتقن من أخذها في الاعتبار.

توضح المقدمة أن أحد نقاط تركيز الكتاب تتمثل في المقترح المتعلق بدور عملية نقل التكنولوجيا، كأحد أهم الوسائل المتاحة للدول النامية للحاق بركب الدول المتقدمة على المدى الزمني الطويل. وتتطلب عملية نقل التكنولوجيا تطور مؤسسات ملائمة في الدول المستقبلة شريطة أن تكون هذه المؤسسات متسقة مع قيم الناس في هذه الدول. كما توضح المقدمة أن الكتاب يولي اهتماماً خاصاً بقضية إختيار النظام الاقتصادي الأمثل الذي من شأنه تحقيق التنمية، بمعنى التوليفة المثلى بين مؤسسات السوق والدولة والمجتمع، وهي مؤسسات تعمل في مجال تنسيق تقسيم العمل بين الناس ، من خلال المنافسة، والقهر، والتعاون على التوالي .

تشتمل بقية هذه المراجعة على ستة أجزاء، هي على التوالي ، إطار نظري للتنمية الاقتصادية، والدول النامية: منظور مقارن ، و النمو السكاني وقيد الموارد الطبيعية، وتراكم رأس المال والتقدم التقني والتنمية الاقتصادية ، وتوزيع الدخل ، والفقر ومشاكل البيئة، والسوق والدولة والمجتمع .

إطار نظري للتنمية الاقتصادية

في الفصل الأول، تم تطوير إطار نظري ليحكم محتوى بقية الفصول، حيث نظر إلى تنمية المجتمع على أنها عملية تفاعل بين النظام الفرعي للاقتصاد (الذي ينطوي على النشاطات الإنتاجية للسلع والخدمات) والنظام الفرعي الثقافي والمؤسساتي (الذي ينسق ويتحكم في النشاطات الاقتصادية من خلال القوانين والأعراف كمؤسسات ومن خلال قيم المجتمع). ولتوضيح عملية التفاعل، فإنه يمكن تصور حالة ازدياد الندرة النسبية للموارد الطبيعية (كالأرض الزراعية) مقارنة بالعمال وذلك بسبب نمو السكان، وهي حالة ربما تطلبت تغير تقنيات الإنتاج للإقلال من نسبة الأرض للعاملة. وليتمكن المجتمع من تطوير واستخدام التقنيات الجديدة للإنتاج، فإنه ربما احتاج لمؤسسات (بمعنى القوانين والأعراف) جديدة، كتلك المتعلقة بملكية الأرض الزراعية، على سبيل المثال. وللتاسيس النظري لمثل هذا التفاعل بين الأنظمة الفرعية للمجتمع، يستعرض الفصل باقتدار فني ملحوظ نظريتي "الابتكار التقني المحفز" و "الابتكار المؤسسي المحفز"، ونموذج السوق السياسي الذي يحدد عرض السلع العامة من خلال تفاعل السياسيين مع الناخبين، واعتماد الأداء الاقتصادي المشاهد على المسار التاريخي للدول، الذي يتحدد بواسطة القيم الثقافية.

وبهدف تبرير محتوى بقية فصول الكتاب في تناولها لمختلف الموضوعات، يقدم الفصل الأول استعراضاً مكثفاً، وشيقاً، لتطبيق الإطار النظري في الدول النامية. ويلاحظ في هذا الصدد، أن أحد أهم المعضلات التي تواجه الدول النامية هو معدل السرعة التي تتغير بها الهبات الطبيعية من الموارد وتقنيات الإنتاج، خصوصاً في ظل المعدلات المرتفعة لنمو السكان. يتطلب التأقلم مع هذه التغيرات المتسارعة تطوير أطر مؤسسية ملائمة لنقل التقنيات التي تم تطويرها في دول حققت التحول الهيكلي، بحيث يتم إحلال العمالة ورأس المال محل الموارد الطبيعية. وتكمن المفارقة هنا في أن الأطر المؤسسية، على عكس تقنيات الإنتاج وهبات الموارد الطبيعية، تتغير عبر الزمن بمعدلات بطيئة للغاية، الأمر الذي يترتب عليه إعادة إنتاج مظاهر تقنيات الإنتاج القديمة من عمالة فائضة، وبطالة مقنعة، وإنتاجية متدنية. وهكذا تتأكد عملية التفاعل بين النظام الاقتصادي الفرعي والنظام الفرعي الثقافي والمؤسساتي، التي يمكن أن تترتب عليها كوارث تنموية لاختلاف معدلات التغير مع الزمن للنظامين الفرعيين.

الدول النامية : منظور مقارن

قبيل الانتقال لتحليل مختلف جوانب التنمية تناول الفصل الثاني الحالة الاقتصادية الراهنة للدول النامية، مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك بالتركيز على النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، وتراكم رأس المال، وتراكم رأس المال البشري، والسكان والموارد الطبيعية والغذاء. وقد استخدم الفصل المعلومات التي يوفرها تقرير البنك الدولي حول "مؤشرات التنمية في العالم"، مدعمة بمعلومات من قواعد بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن معلومات هذه المصادر تغطي أكثر من 200 دولة وتتوفر لأكثر من 500 متغير، إلا أن المقارنة بين الدول قد اقتصرت على 17 دولة مختارة: 3 من أفريقيا (أثيوبيا ونيجيريا وكينيا)، و 3 من جنوب آسيا (بنغلادش، والباكستان والهند)، و4 من شرق آسيا (إندونيسيا، والصين، وتايلاند، وكوريا)، و 3 من أمريكا اللاتينية (بيرو ، والبرازيل ، والأرجنتين)، و4 من الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان). وقد تم تلخيص المعلومات المتوفرة في ستة جداول اشتملت على 18 متغيراً تنموياً شملت كلاً من: متوسط دخل الفرد بالدولار الجاري وبالمكافئ الشرائي للدولار، ومعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية (جدول رقم 1)، ومساهمة كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم 2)، وحصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات، ومؤشر منظمة اليونيدو لتنافسية الأداء الصناعي (جدول رقم 3)، والاستثمار والادخار ، كل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الدين الخارجي للصادرات ، ومعدل التضخم (جدول رقم 4)، ومتوسط سنوات الدراسة للسكان 25 سنة فما فوق، ومتوسط توقع الحياة عند الولادة (جدول رقم 5)، والكثافة السكانية في الكيلومتر المربع ، ومعدل نمو السكان ، ومعدل نمو الأراضي الزراعية ، ومعدل نمو إنتاج الغذاء للفرد (جدول رقم 6). ولأغراض المقارنة، فقد تم تقدير علاقات سببية بين المرحلة التنموية، كما يعكسها متوسط دخل الفرد ، ومعدل نمو دخل الفرد (كمتغيرات مفسرة)، ومختلف مؤشرات التنمية الأخرى، وتم عرض هذه المعادلات المقدرة في أشكال بيانية، حددت مواقع مختلف الدول المختارة بالنسبة للعلاقة المتوسطة التي تم تقديرها.

النمو السكاني وقيد الموارد الطبيعية

في الفصلين الثالث والرابع تم تناول قضية نمو السكان وتفاعلها مع ندرة الموارد الطبيعية . في مقدمة هذا الفصل، تمت ملاحظة أن الدول ذات الدخل المتدني في سعيها للإفلات من حالة الركود الاقتصادي والانطلاق في مسار التنمية الحديثة، تواجه مشكلة النمو السكاني المتسارع وما يترتب على ذلك من تسارع نسبي في إنهاك هبات الموارد الطبيعية. ولتناول القضايا التي تثيرها هذه العلاقة الهيكلية، يقدم الفصل الثالث منظوراً تاريخياً ونظرياً لمستقبل الدول النامية التي تعاني حالياً من انفجار سكاني. ويتناول الفصل العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية بالنظر إلى التغيرات التي حدثت في حجم ، وتوزيع، سكان العالم خلال الفترة منذ عام 1000 وحتى عام 2050 (جدول رقم 1)، حيث تم التوزيع على المناطق المأهولة بالأوروبيين ، وآسيا وأفريقيا، ينتقل الفصل بعد ذلك لمناقشة "نظرية الانتقال الديموغرافي" ، وهي نظرية تقول بأنه خلال فترة النمو الاقتصادي الحديث مرّت الدول بثلاث مراحل : الأولى هي مرحلة النمو السكاني المتسارع بفعل انخفاض معدل الوفيات، وثبات معدل المواليد، والثانية هي مرحلة ثبات كل من المعدلين والحفاظ على معدل مرتفع للنمو السكاني ، والثالثة هي مرحلة انخفاض معدل المواليد بمعدل أكبر من انخفاض معدل الوفيات مما يترتب عليه من انخفاض في معدل النمو السكاني . وبعد مناقشة الشواهد التاريخية، يستعرض الفصل تجربة الهند كمثال للدول النامية في هذا المجال، وذلك لتوفر المعلومات. وينتقل الفصل بعد ذلك لمناقشة " نظرية الانتقال الديموغرافي " من وجهة نظر أهم النماذج الاقتصادية : نموذج مالثوس الشهير، والنموذج النيوكلاسيكي الذي يعتمد على تفضيلات الآباء حول عدد الأبناء الذين يرغبون في إنجابهم حسبما تعبر عن ذلك دوال رفاهيتهم. ويتناول الفصل بعد ذلك، قضية كيفية إعاقة الهبات الطبيعية الثابتة لعملية التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني، من خلال إستعراض نتائج نموذج "نادي روما"، الذي يمثل تطبيقاً لنموذج مالثوس ونموذج ريكاردو، ونموذج لويس للاقتصاديات الثنائية (وكلها نماذج ذاع صيتها في الأدبيات المتخصصة). وبعد، كيف يمكن تحقيق زيادة في إنتاج الغذاء بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان؟ حتى يتسنى للدول ذات الدخل المتدني تحقيق معدلات نمو إقتصادية قابلة للاستمرار تتم الإجابة على هذا السؤال في الفصل الرابع من خلال استعراض مكثف للشواهد التاريخية، حول ما توفره التقنيات الزراعية التي تم تطويرها عن طريق البحث العلمي (البذور المحسنة، والري) من إمكانيات هائلة لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية (الغلة الفدانية أو الهكتارية) . واشتمل استعراض التجارب التاريخية الناجحة في هذا المجال على أمثلة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا، وإندونيسيا، وتايوان، والفلبين، بما في ذلك نقاش عملية انتشار تقنيات الإنتاج الزراعي في شرق آسيا، كما تمت مقارنة إتساق هذه التجارب مع نموذج الابتكارات التقنية المحفزة بغية استنباط العوائق التي تكتنف هذه العملية، خصوصاً في أفريقيا (نيجيريا وتنزانيا). وبالإضافة إلى الأراضي الزراعية، كمثال للموارد الطبيعية، فقد تطرق الفصل إلى إمكانية تحقيق التنمية من خلال استغلال الفائض في مثل هذه الموارد، كما حدث في كل من أوستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندة، في المراحل الأولية لتطورها الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تناول الفصل نظرية "منفذ الفائض" وأطروحة "المرض الهولندي". ويذكر في هذا الصدد، أن أطروحة المرض الهولندي تُعنى بمشاهدة

حالة إكتشاف، واستغلال ، موارد طبيعية هائلة تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، يترتب عليها مغالاة في سعر الصرف، مما يؤدي إلى فقدان القطاعات الإنتاجية السابقة للاكتشاف ، والتي كانت سائدة في الهيكل الإنتاجي، لفقدان تنافسيتها مما يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة .

تراكم رأس المال والتقدم التقني والتنمية الاقتصادية

تناول الفصل الخامس محاولة الإجابة على السؤال حول ما هو المستوى ، والتخصيص الأمثل للاستثمار بحيث تتمكن الدول النامية من الانطلاق في مسار التنمية الصناعية القابلة للاستمرار؟ قدم الفصل تأسيساً نظرياً لقضايا أهمية تراكم رأس المال في عملية التنمية، باستعراضه لمساهمات الكتاب الكلاسيكيين كآدم سميث وديفيد ريكاردو كارل ماركس، ثم انتقل بعد ذلك لاستعراض النظريات الراقية للتنمية كنظرية النمو المتوازن لكل من روزنستين – رودان ورانجر نيركسة، ونموذج هارود–ودومار، ونموذج فخ التوازن على مستويات دنيا للدخل كما جاء به لبنستين. بالإضافة إلى ذلك، إستعرض الفصل نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية، التي مؤداها أن نمو دخل الفرد في حالة التوازن المستقر في المدى الزمني الطويل يعتمد على معدل التقدم التقني، وذلك حسبما توضحه تجربة قرن من النمو في الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، يستعرض الفصل نتائج منهجية محاسبية النمو الهادفة إلى التعرف على مصادر النمو الاقتصادي، إستناداً على تجارب الدول المتقدمة، وهي نتائج تؤيد اعتماد النمو طويل المدى على معدل التقدم التقني. وقارن الفصل نتائج محاسبية النمو للاقتصاديات المصنعة حديثاً (كوريا، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة) مع تلك للدول المتقدمة، حيث وجد أن مساهمة التقدم التقني في نمو إنتاجية العامل للدول النامية (التي قدرت في المتوسط بحوالي 34 %) تقل عن تلك التي قدرت للدول المتقدمة (التي بلغت في المتوسط حوالي 66 %). وتعنى هذه النتائج أن الاعتماد على تراكم رأس المال في زيادة إنتاجية العامل يعدّ نمطاً متوقعاً في حالة الدول التي بدأت عملية التصنيع متأخرة عن الدول المتقدمة، وذلك لاعتمادها على تقنيات الإنتاج التي تم تطويرها في الدول السباقة في عملية التصنيع. وتثير هذه النتائج التساؤل حول ما إذا كانت الدول النامية ستستمر في الاعتماد على تراكم رأس المال للارتفاع بإنتاجية العامل، أم أنها ستنتقل إلى عملية النمو طويل المدى اعتماداً على التقدم التقني؟

يتصدى الفصل السادس للإجابة على هذا السؤال، من خلال تحديد مختلف العوامل المؤثرة في الانتقال من نمط الاعتماد على التراكم إلى نمط الاعتماد على التقدم التقني. وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها التحليل، في أن الاستثمار الحكومي في مجال البحث العلمي والتعليم، وتنظيم الأسواق التنافسية لتشجيع الابتكارات بواسطة منظمي الأعمال والمبادرين، تمثل شروطاً ضرورية للتنمية الصناعية القابلة للاستمرار. وللتوصل لهذه النتيجة يقدم تحليلاً إحصائياً مشوقاً للنمطين، ويلاحظ أن الانتقال من نمط التراكم إلى النمط التقني ربما حدث بفعل انتقال تقنيات الإنتاج الصناعي من الاعتماد على الآلات والمعدات والتطور فيها إلى الاعتماد على الأفكار والبحث والمعرفة، من جانب، وانتقال الطلب من طلب على السلع المنمطة إلى طلب على السلع المختلفة. وللإجابة على السؤال المتعلق بالإطار المؤسسي الملائم للتخصيص الأمثل للاستثمار بغرض حفز التقدم التقني، يستعرض الفصل نتائج النظر إلى مكونات معدل التقدم التقني في الدول المتقدمة. وتشتمل المكونات المعنية على الهيكل العمري والنوعي للسكان، والتعليم ، والتحسن في تخصيص

الموارد، وعوائد الحجم، والتطورات المعرفية. وبمقارنة مساهمة التعليم زائدا مساهمة التطورات المعرفية مع مساهمة رأس المال العيني في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1948 – 1969، وجد أن مساهمة التطورات في مكونات المعرفة تبلغ ثلاثة أضعاف تلك لرأس المال المعني.

بالإضافة إلى الشواهد التطبيقية، استعرض الفصل نموذج النمو الجواني الذي يُمكن من تحليل حالات مع تقنيات الإنتاج ذات العوائد المتزايدة للحجم، من خلال التركيز على تكاملية رأس المال العيني ورأس المال المعرفي في دالة الإنتاج. وتؤكد نتائج هذا النموذج أهمية ابتداع مؤسسات ملائمة لتعظيم النمو الاقتصادي الذي يترتب على مثل هذا التكامل.

توزيع الدخل، والفقر، ومشاكل البيئة

خُصص الفصل السابع لمناقشة قضايا توزيع الدخل والفقر والمشاكل البيئية. وتم تبرير أهمية تناول هذه القضايا على أساس المقترح القائل بأنه خلال المراحل الأولية للتنمية يتوقع زيادة درجة عدم العدالة في توزيع الدخل قبل أن تنزع نحو الانخفاض في المراحل التنموية المتقدمة. أما في ما يتعلق بمشاكل البيئة، فقد لوحظ أن المراحل الأولى لعملية التصنيع عادةً ما لا تولي إهتماماً بقضايا التحكم في التلوث والاقتصاد في الطاقة، مما يترتب عليه خطر تفاقم تلوث الهواء والماء إلى مستويات غير مقبولة. ولمناقشة هذه القضايا، إستعرض الفصل مفاهيم، وقياس عدالة توزيع الدخل (بالتركيز على منحنى لورنز، الذي يلخص حالة توزيع الدخل، ومعامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز، والذي تتراوح قيمته من صفر في حالة العدالة الكاملة إلى واحد في حالة عدم المساواة الكاملة). كذلك إستعرض الفصل مفاهيم وقياس الفقر، بما في ذلك مفهوم مستوى المعيشة وخط الفقر الذي يعتمد عليه بالإضافة إلى مؤشرات تعداد الرؤوس، فجوة الفقر، الفجوة التربيعية للفقر، وهي أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة. وقدم الفصل تقديرات للعلاقة بين مستوى التنمية (كما يعكسه متوسط دخل الفرد) ودرجة عدم عدالة التوزيع (كما يعكسها معامل جيني) وذلك لعينة دولية من 45 دولة توفرت لها المعلومات من مصادر البنك الدولي.

هذا وقد أيدت النتائج وجود العلاقة كما قال بها كوزنتز من أنه في المراحل الأولية للتنمية تنزع درجة عدم العدالة في توزيع الدخل إلى الارتفاع قبل النزوع نحو الانخفاض كلما تطور البلد المعني. كذلك أورد الفصل نتائج تطبيقية حول العلاقة بين مؤشري تعداد الرؤوس وفجوة الفقر، من جانب، ومتوسط دخل الفرد من جانب آخر، وحيث وجد أن ارتفاع دخل الفرد يؤدي إلى الإقلال من الفقر حسب التوقعات النظرية. وبعد ذلك، عدد الفصل أسباب عدم المساواة في توزيع الدخل التي اشتملت على التغير في أنصبة عوامل الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي، والهيكل الثنائي لاقتصاديات الدول النامية، والتفاوت في متوسط الدخل بين القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي، كما ناقش السياسات التوزيعية الملائمة للدول النامية. وفي هذا الصدد، تطرق الفصل إلى الظروف التاريخية والموضوعية التي أدت إلى نجاح برامج الإصلاح الزراعي في شرق آسيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي اشتملت على فرض مثل هذه البرامج بواسطة القوى المحتلة لليابان، وبواسطة القوى المهاجرة من الصين إلى تايوان، وتحت تهديد الخطر الشيوعي القادم من الشمال في حالة كوريا. بالإضافة إلى هذه، فقد ساعد في نجاح هذه البرامج وجود أجهزة بيروقراطية منضبطة،

ومعلومات دقيقة حول ملكية الأرض، ومزارعين منظمين على شكل تعاونيات واتحادات ونقابات. وبسبب من عدم إمكانية توفر شروط النجاح هذه في عدد كبير من الدول النامية، فشلت جهود الإصلاح الزراعي السابقة، ويقترح الفصل أن البديل التوزيعي الأمثل لهذه الدول يتمثل في تطوير ضريبة على الأرض تفرض على قيمة الأصل وتثبت لفترة زمنية معقولة، حتى لا تخلّ بجانب الحوافز والتخصيص الأمثل للموارد. ويعتمد فرض مثل هذه الضريبة على توفر المعلومات الدقيقة حول ملكية الأرض، مما يستدعي القيام بمسح عقاري شامل (ربما استغرق زمناً طويلاً كما حدث في اليابان في قديم الزمان، واستمر تسع سنوات 1873 – 1881). يوضح الفصل السابع خصائص التقدم التقني في قطاع الزراعة. الذي من شأنه الانتقال بهذا القطاع من حالة الركود والفقر إلى مستوى أفضل من خلال تحليل معلومات مسح أجرى في قريتين إندونيسيتين، إحداهما طبقت تقنيات بذور محسنة للأرز والثانية لم تطبق هذه التقنية. وأوضحت النتائج أنه في حين ارتفع نصيب العمل في إجمالي الناتج ، وانخفض نصيب الملاك الزراعيين في القرية المطبقة للتقنيات، فقد حدث العكس في القرية الثانية. وتعني هذه التجربة أنه ينبغي للابتكارات التقنية أن تتصف بالاقتصاد في استخدام الأرض وبالكثافة في استخدام الأيدي العاملة.

يعرف الفصل المشكلة البيئية بأنها "مشكلة إستنفاذ الموارد الطبيعية، المترتب على استغلالها بمعدلات تفوق معدلات تجددها، بطريقة تهدد مقومات الحياة". وعلى أساس هذا التعريف، يوضح الفصل أنه عادةً ما يصعب تحديد وحماية ملكية الموارد الطبيعية، مما يعني أنه بإمكان الناس إستخدامها دون مقابلة تكاليف هذا الاستخدام، ويعني ذلك أن الموارد الطبيعية تتصف بخاصية صعوبة منع إستخدامها بواسطة الذين لا يقابلون تكلفة مثل هذا الاستخدام، وهي خاصية تؤدي إلى إختلاف التكلفة الخاصة عن التكلفة العامة، ومن ثم إلى الاستغلال غير الأمثل للموارد. ويوضح الفصل كيفية تأثير النمو السكاني على البيئة الطبيعية من خلال آلية الإفقار، وما يترتب على ذلك من تدهور للبيئة. ويورد الفصل في هذا الصدد، نتائج مسح قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعقود الخمسة التي أعقبت عام 1945 حول إنهاك التربة. أوضحت النتائج أن حوالي 17 % من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم قد تعرضت للإنهاك : 35 % من هذا الإنهاك قد كان بسبب الرعي الجائر، و30 % بسبب قطع الغابات، و 28 % بسبب النشاطات الزراعية، و7 % بسبب الاستغلال الجائر ، و1 % بسبب التصنيع. هذا ما كان من أمر تدهور البيئة في القطاع الريفي في الدول النامية. وفي ما يتعلق بتدهور البيئة في القطاع الحضري، الذي يأخذ شكل تلوث البيئة من جراء التنمية الصناعية وعملية انتقال السكان من القطاع الريفي للقطاع الحضري، فقد قام الفصل باختبار أطروحة منحنى كوزنتز للبيئة، التي تتوقع زيادة كمية إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالكيلو جرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) خلال المراحل الأولى للتنمية (كما يعبر عنها الناتج المحلي الإجمالي للفرد) قبل أن تأخذ في الانخفاض. هذا وقد أيّدت نتائج التحليل (لعينة من 46 دولة) وجود علاقة تربيعية على شكل منحنى كوزنتز.

السوق والدولة والمجتمع

ما هو النظام الاقتصادي الأكثر ملاءمة لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية؟ يتصدى للإجابة على هذا السؤال الفصلان الثامن والتاسع. يعرف الفصل الثامن النظام الاقتصادي على أنه "إطار مؤسسي

يقوم بتنسيق المنافسة بين الناس في استخدامهم للموارد"، ويركز على العلاقة بين السوق والدولة كمنظمات تحدد خصائص النظام الاقتصادي، حيث عُرّف تعبير منظمة على أنها "هيئة وظيفية تنظمها مجموعة من القوانين"، وتعبير مؤسسة على أنها "مجموعة من القوانين لتنظيم الناس في هيئات وظيفية". واختار الفصل إطلاق صفة "المنظمة" على كل من السوق والدولة، بغرض التركيز على دور كل منهما، إلا أنه لاحظ أنه ليس هناك ما يمنع من إطلاق صفة "المؤسسة" على أي منهما. ويقدم الفصل إطاراً شاملاً ومتماسكاً للمواضيع التنموية ذات الصلة يُمكن من اختيار النظام الاقتصادي الملائم لمختلف الموروثات الثقافية والاجتماعية في مختلف مراحل التنمية. واشتملت المواضيع التي تناولها الفصل على "الوظائف الاقتصادية للسوق وللدولة"، بما في ذلك كفاءة الأسواق التنافسية، وإخفاق آلية السوق، وإخفاق الدولة، واختيار النظام الاقتصادي؛ و "حول حجة حماية الصناعة الناشئة": بما في ذلك إخفاق آلية السوق في إقتصاد ديناميكي؛ وسياسة التصنيع لإحلال الواردات؛ و "نشأة وانحطاط النماذج التنموية": بما في ذلك حدود المعلومات ودور الأيديولوجيا، وهزيمة إقتصادات السوق التنموية القديمة، وانهيار الاقتصادات المخططة مركزياً، وشرك الشعبوية؛ و "نجاح وفشل إقتصادات السوق التنموية الجديدة": بما في ذلك نظام هذه الاقتصادات، ومصادر النجاح، وما بعد تحقيق هدف اللحاق بالدول المتقدمة؛ و "انتعاش ليبرالية السوق وتبعاتها": بما في ذلك سياسة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعاقب الأزمات في أمريكا اللاتينية (المكسيك والأرجنتين)، والأزمة المالية في شرق آسيا؛ و "من وفاق واشنطن إلى ما بعد وفاق واشنطن": بما في ذلك نقد وفاق واشنطن، والإقلال من الفقر كهدف آني، ومآلات ما بعد وفاق واشنطن.

وتناول الفصل التاسع السؤال، حول كيفية إدماج العلاقات المجتمعية في النظام الاقتصادي. وكما سبقت ملاحظته، تمت مقارنة السوق كمنظمة، أو مؤسسة، تعمل على التنسيق بين المتنافسين عن طريق الأسعار، والدولة، كمنظمة، أو مؤسسة، تتدخل في تخصيص الموارد الاقتصادية عن طريق إحتكارها لسلطة القهر، والمجتمع كمنظمة، أو مؤسسة، تنظم الأعمال الجماعية إستناداً على الثقة المتبادلة بين مجموعات صغيرة من الأفراد تتمتع بعلاقات شخصية متينة. ويلاحظ في هذا الصدد، أنه من الناحية النظرية تتصف آلية السوق بالكفاءة في إنتاج السلع الخاصة، بينما تتمتع المجتمعات بميزة نسبية في إنتاج السلع العامة المحلية لمنفعة أفراد المجتمع المحلي المعني، وتختص الدولة بتوفير السلع العامة بتعريفها العريض، كالبحوث العلمية الأساسية وأنظمة القضاء. ويلاحظ في هذا الصدد أنه في إطار الدول النامية حيث تفتقد الأسواق للتنظيم المحكم، وحيث تتصف بقدر كبير من المعلومات غير الكاملة، عادة ما تعجز آلية السوق عن التخصيص الأمثل للموارد حتى في حالة السلع الخاصة. كذلك الحال، تعجز المجتمعات المحلية في الدول النامية عن تطوير آليات ومؤسسات ملائمة لتوفير السلعة العامة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال بواسطة كل الأفراد. توفر مثل هذه الحالات تبريراً لتدخل الدولة في النشاطات الهادفة لتوفير السلع الخاصة والسلع العامة المحلية. هذا، وقد اشتملت مواضيع الفصل التاسع على "الوظائف الاقتصادية للمجتمع": بما في ذلك صياغة مشكلة التعاون بين أفراد المجتمع على شكل "معضلة السجين"، و "الثقة كرأس مال إجتماعي"، "توفير السلع العامة المحلية"، و "المنظمات الريفية في الدول النامية": بما في ذلك "هيمنة المزارعين"، و "إدارة الموارد الطبيعية المشتركة"، و "علاقات ملاك الأراضي الزراعية والفلاحين"، ومثال حول "الرشاد الاقتصادي في المجتمعات المحلية" من قريتين من الفلبين، و "دور المجتمع المحلي في تطور الأسواق"، و "نحو توليفة مثلى للمجتمع والسوق والدولة".

يقترح الفصل التاسع أن قضية التوليفة المناسبة لمنظمات السوق والمجتمع و الدولة لأغراض تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار في الدول النامية "تمثل أحد أهم أولويات البحوث في إقتصاديات التنمية". ويخلص الفصل العاشر إلى أنه يتوجب على الدول النامية، إذا ما أرادت اللحاق بركب الدول المتقدمة ، تطوير أنظمة إقتصادية فاعلة تتلاءم مع الموروثات الثقافية والاجتماعية المتفردة لكل دولة ومع الاستراتيجيات التنموية التي يتم تبنيها بواسطة كل دولة .

ملاحظات ختامية

يضم هذا الكتاب في صفحاته كماً هائلاً من العلم النظري، والنتائج التطبيقية، في "إقتصاديات التنمية". وهو كتاب تمت صياغة فصوله بلغة واضحة وسلسة على الرغم من بعض التعقيدات النظرية المتعلقة بعدد من المواضيع التي تناولها . ويصلح الكتاب، في ظننا، كمرجع لعدد كبير من الذين يتصدون لقضايا التنمية في مختلف الجهات، بما في ذلك العاملين في وكالات العون الإنمائي في الدول المانحة للعون الإنمائي والعاملين في مؤسسات التمويل الدولية، دون علم يؤهلهم لمثل هذا التصدي وربما لقصور في تدريبهم.

يقف الكتاب، بمحتواه المتقن، شاهداً على استمرار أهمية علم "إقتصاديات التنمية" لتناول قضايا، وسياسات، إحداث التنمية في الدول النامية، وذلك على الرغم من هيمنة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي على مثل هذا التناول على مدى ربع القرن الماضي، بتأثير من الثلاثي الذي أفرز "وفاق واشنطن": صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية. ونُسارع لنلاحظ في هذا الصدد، تراجع هذا الثلاثي عن محتوى سياسات "وفاق واشنطن" ، وعن التبشير بالخير الوفير الذي يمكن أن يترتب على اتباعها، وهو تراجع عُبر عنه باعتماد هدف الإقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية في الدول النامية على مستوى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذا، وقد أعلن البنك الدولي في أغسطس من عام 2004، أنه قد استبدل أداة "الإقراض لأجل التكيف"، وهي الأداة التي كانت قد استحدثت عام 1980، بأداة "الإقراض لسياسة التنمية" !!

كذلك الحال، فإنه يلاحظ أن الكتاب، من دون أن يكون ذلك هدفاً لمؤلفيه، قد أورد في فصله الثامن (من خلال مناقشته المعمقة لأدوار السوق والدولة وتجارب تطبيق سياسات وفاق واشنطن) تأييداً قوياً لما كان يقول به عدد كبير من اقتصادي التنمية في آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك عدد كبير من الاقتصاديين العرب ، من تحفظات نظرية وتطبيقية حول إمكانية إحداث التنمية من خلال آلية السوق!! ويقترح في هذا الصدد إستعانة صناع القرار التنموي في مختلف الدول النامية بهذا الكتاب، لفهم طبيعة التحديات التي تواجه بلدانهم في ما يتعلق بتحقيق الهدف المحوري للتنمية .